عن قول الرازي وغيره عن الاشعري نقلا وتضعيفا **ولقد**
حاك الشيخ المذكور حول الحق في غالب هذه الابحاث التي اسلفناها
ونتكلم على تلك المسائل التي حكيناها عن الاشعري لكنه
استعمل امرين احدهما رد مقالات الاشعري الى ما اعتقده صوابا
تارة بانه نص الاشعري في اخر مصنفاته فيكون مما انتهى عنه مما
تخالف ذلك مرجوعا عنه وتارة بتاويل كلامه وتصيده اسبابا بما عدت
تعسفا وتارة بان الكتاب والسنة يدلان على خلاف ما نقل عن
الاشعري وقد قال الاشعري انه يدين الله بالكتاب والسنة وكان
يلزم من هذا ان لا يقبل نقل عن مسلم قط الا اذا وافق الكتاب والسنة
لان شان المسلم ان يدين الله بالكتاب والسنة **الامر الثاني** انه لما
وافق المعتزلة في تلك الابحاث بعدهم عن ساحة الحضور بدعوى
شيء ينفر عنهم كرميهم بالقول بالاستقلال وان الخلق غير جارين على ما علم
الله منهم ونحو ذلك وقد مضى ونحوه ولعل التنفر عن نفس اللفظ العارض
اعتراض الشريف في شرح المواقف على المدلين بشبهة العلم بانه لو وجب
العلم بكونه معلوما لزم الجبر في حق الباري وهو اعتراض مشهور ففرق
بين الخالق والمخلوق بان فعل المخلوق تابع لفعل الخالق والتابع للمعلوم
ثم قال والمعلوم نقيضه الاستعداد الازلي الذي ليس بفعل فاعل يعني
لكونه ازليا وهذه الكلمة الاخيرة بنصه في فلسفة ابن عربي
وليست من كلام المتشرعة لان هذا الشيخ من المتلونين بكتبه
بتدريس ونحوه ولو اصابه التوفيق لقال والمعلوم تابع للاختيار كما مضى
تقريره في بحث القدر وقد مضى ان ابن عربي نفى الاختيار عن العبد
وعن الباري تعالى كفرا بواحا فلسفة صرفة فقال الباري تعالى غني
بالذات فله ان يختار ما شاء لداع او لغير داع ليتم معنى للغني قال لكنه
لا يختار الا لداع حسبما تقتضيه الحكمة ولنعم الكلام هذا لكنه مع
كلامه الاول اورد نفسه مضيقا **لانا نقول له** ان كان الواقع
من الباري تعالى منظورا على مقتضى الحكمة لزمك المحذور واعني لزوم
الجبر في حقه تعالى لان معنى الحكمة كون ذلك المعلوم مناسبا لا بفعل فاعل

ولو

ولو قلت هو بفعل الله تعالى فرضنا تكلمنا على نفس فعله له حتى ينتهي الى
التحكم والتسلسل فلم يفد كونه وفاقا جواز فعله تعالى لا لداع مع حصر
الوقوع على الداعي وان قلت فعله تعالى لا لداع نقضت ما كنت وفقت
له من الهدى من تعليل افعاله تعالى بالحكم بابلغ بصيرة وعدت
من حيث بدأت وقد صان الله عن ذلك **ومن مسالكه**
في هذه الرسالة وفي غيرها وكانه من مخترعاته لانا لم نره لغيره وهو
كثير الترديد له كفعل المعجب به **قوله** لا قوة الا بالله ولا قوة الا
بالله وليس هذا من جنس استدلال العلماء فان اراد بقوله لا قوة الا بالله
حصرا ادعائيا اضافيا فمسلم ولا يفيد مراده وان اراد حصرا حقيقيا
فعين الدعوى بغير ملازمة بين الدليل والمدعي فانه ان اراد بلا قوة الا
بالله ان الله خالقها ومالكها ومالك من اتصف بها فمسلم متفق عليه
وليس محل النزاع فليست لله بهذا المعنى عند احد من المسلمين اعني
القوة الحادثة ومثاله قولنا لجام فرس زيد يصح ان يقال اللجام لزيد
اي هو مالكه وله فيه انواع من التصرف ويقول لا لجام الا لزيد بحسب
طريقة الحصر فلا يصح ان يقول لجام فرسه لجامه اي هو مختص به بجهة
اختصاص الفرس لا بحصر ولا بعين حصره فقولنا لا قوة الا بالله
استعمال صحيح لارادة المعنى الاول بحصر وبغير حصر وباطل بارادة
المعنى الثاني كذلك **فتبين** انه لا مستند لمثل هذا الا مغالطة
ومن يسابق لسانه بصيرته ولا قوة الا بالله **ورد نكتة اخرى**
للشيخ المذكور افتدا بالشيخ الاشعري ومقلديه مبنية على ان
الله تعالى يريد كل واقع لمثل قوله تعالى وما تشاؤون الا ان يشاء الله ونحن
قدمنا ان مشيئة الله تابعة لحكمته لان معنى المريد هو من يصح منه
التخصيص كما ان القادر من يصح منه الفعل والاختيار متاخر عن
الضدين وهو لا يقع منه تعالى ويختار الا ما فيه حكمة فكل افعاله نشاها
لانها كلها حكمة ونشا بنشا الغير كذلك **واما خلاف** الحكمة
فارادته غير جايزة عليه كما قدمنا في مسالة الارادة **ونقول لهم**
ان احتجاجهم بالآية المذكورة وما يوافقها اما ان تنزل بشا منزلة

Copyright © King Saud University